

## المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الواقع ومقترحات التحفيز

مركز دراية / ادارة الدراسات والتطوير

١٤٣٨ هـ

## تقديم

- أولاً: مفهوم وطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة  
ثانياً: أهمية المشاريع الصغيرة وخصائصها  
ثالثاً: الدور التتموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة  
رابعاً: المبادرات الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة  
خامساً: مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد المملكة  
سادساً: برنامج التحوّل الوطني 2020  
سابعاً: التجارب الدولية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

١. تجربة اليابان
٢. تجربة كوريا الجنوبية
٣. التجربة الهندية
٤. التجربة الأمريكية
٥. التجربة السنغافورية
٦. التجربة الماليزية
٧. التجربة الأردنيّة
٨. تجربة غرفة الرياض في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٩. دور مجلس الغرف السعودية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ثامناً: المشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون

تاسعاً: نحو آليات فعالة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- محور التنظيم وتحسين بيئة تمويل ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- محور الخدمات اللوجستية الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- محور الخدمات التشريعية ومرونة تطبيق الأنظمة الداعمة للمنشآت

عاشراً: الخلاصة والتوصيات

المراجع

## تقديم

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية حيوية، سواء من حيث اعدادها من بين المشروعات، إذ تشكل عادة ما يزيد على ٩٤٪ من عدد المشروعات أو المؤسسات في اقتصاديات دول العالم، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتي تصل الى ما يزيد على ٣٥٪ بشكل عام، وكذلك من حيث توفير فرص العمل فتوفر ما يزيد على ٤٥٪ من عدد العاملين بالمؤسسات والمشروعات التنموية في الاقتصاد.

لقد واكبت المملكة العربية السعودية التوجه نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستجابت الدولة للحاجة الملحة بإنشاء هيئة عامة لرعايتها، حيث وافق مجلس الوزراء على إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر ٢٠١٥، كهيئة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويرأس مجلس إدارتها وزير التجارة والاستثمار.

وتهدف الهيئة العامة إلى تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتميته، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وذلك لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بما يؤدي إلى توليد الوظائف وإيجاد فرص عمل للقوى العاملة الوطنية وتوطين التقنية.

كما أقر مجلس الوزراء نقل نشاط تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنك السعودي للتسليف والادخار إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي، ليكون مختصاً ببرامج تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو ضمان تمويلها على أن يستمر بنك التسليف والادخار وغيره من الجهات الحكومية في مزاولة جميع نشاطاتها المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى يكتمل إنشاء الهيئة ومزاولتها لمهامها.

هذا اضافة الى وجود عدة مؤسسات تعني بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل: صندوق المؤوية، الصندوق الخيري الاجتماعي، صندوق تنمية الموارد البشرية، معهد الأمير سلطان لريادة الأعمال، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وصندوق التنمية الزراعية.

### أولاً: مفهوم وطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات بالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة مجموعة غير متجانسة من المشروعات، فهذه الشركات لها أحجام متباينة وطبيعة متنوعة، فمثلا المشروعات الصغيرة وبالغة الصغر تتسم بالملكية الفردية، وبالادارة الفردية كذلك، وتعمل في أسواقها المحلية غالبا.

الآن أن المشروعات المتوسطة قد تكون متعددة الملكية، ومنتوعة الادارة وفقا للملاك أو لمجلس الادارة، وهذا ينعكس على الهيكل التنظيمي لتلك المشروعات بحيث يوضح مؤسسيته بالعمل، والتنفيذ، والاشراف، والمتابعة، وبالتالي فهو شكل مهيكّل من أشكال الشركات والمؤسسات المنظمة في مؤسسات الأعمال في السوق الاقتصادي.

ولذلك، فالمشروعات بالغة الصغر والصغيرة تبدأ من صاحب حرفة ومهنة متخصصة الى صاحب مؤسسة شبه منظمة لمجموعة من الأنشطة المتكاملة تقدم خدمات أو منتجات لسوق محلي غالبا، وأحيانا يمكن أن تقدم السلع والخدمات المنتجة لسوق مجاور أو خارجي.

أما المشروعات أو المؤسسات المتوسطة فهي أكثر تنظيما في طبيعة العمل والانتاج، بحيث تقوم بسلسلة من الأنشطة الانتاجية أو الخدمية من حجمها الأولي الى حجم صغير ومتوسط، وقد تقدم سلعة اساسية لمشروعات كبرى على شكل سلعة وسيطة.

وتعرّف المشروعات عادة وفقا لعدة معايير هي:

### عدد العمال بالمشروع رأس المال للمشروع إيراد المشروع

وتعتمد كل دولة معيارا وتعريفا يتوافق وطبيعة اقتصادها، فالتعريف المعتمد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة كما تعتمده الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تمّ بناء على معيارين؛

#### الأول: عدد العمل؛

#### والثاني: الإيرادات السنوية للمشروع.

وعليه، فقد تمّ تعريف تلك المنشآت وفقا للهيئة العامة، ووفقا لوزارة العمل، ولغرفة جدة كما هو مبين بالجدول رقم (١). ومن الجدول رقم (١)، يتبين أن المشروعات متناهية (بالغة) الصغر تشكل نسبة ٨٦٪ من مجمل المشروعات، والصغيرة تشكل ١١,٥٪ تقريبا منها، والمتوسطة ٢,٢٪ فقط، أما المشروعات الكبيرة والعملاقة فتشكل حوالي ٠,٣٪ من

العدد الاجمالي لتلك المشروعات المسجلة بالمملكة. وعليه، فان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة MSMS تشكل حوالي ٩٩,٧٪ من مجمل المشروعات التتموية بالمملكة.

الجدول رقم (١): تصنيف وتوزيع المشروعات حسب حجمها						
التصنيف للمشروع/ عدد العمال	متناهي الصغر	صغير	متوسط	كبير	كبير	
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	١- ٥	٦- ٤٩	٥٠- ٢٤٩	٢٥٠ فأكثر		
تصنيف الهيئة حسب الايرادات (مليون ريال)	٠- ٣	٣- ٤٠	٤٠- ٢٠٠	٢٠٠ فأعلى		
التصنيف عدد حسب العمال	متناهي الصغر	صغير	متوسط	كبير	عملاق	
وزارة العمل	أقل من ١٠	١٠- ٤٩	٥٠- ٤٩٩	٥٠٠- ٢٩٩٩	٣٠٠٠ فأكثر	
عدد المشروعات	١٥٩٠٨٦٢	٢١٢١٣٧	٤٠٧٢٣	٣٩٥٧	١٠٧٩	
النسبة %	٨٦,٠٥	١١,٤٧	٢,٢	٠,٢١	٠,٠٦	
غرفة جدة						
عدد العمال	١- ٢	٣- ٤٩	٥٠- ٢٠٠	أكثر من ٢٠٠	-	
الايراد السنوي للمشروع بالألف دولار	أقل من ٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠- ١٣٠٠٠	١٣٠٠٠- ١٣٠٠٠	أكثر من ١٣٠٠٠	-	
التصنيف الجديد/ المقترح لوزارة العمل للمشروعات حسب حجمها						
عملاق	كبير	متوسط			صغير	
		متوسط فئة (ج)	متوسط فئة (ب)	متوسط فئة (أ)	صغير فئة (ب)	صغير فئة (أ)
+ ٣٠٠٠	٢٩٩٩- ٥٠٠	٤٩٩- ٢٠٠	١٩٩- ١٠٠	٩٩- ٥٠	٤٩- ٦	٥- ١
المصدر : ١ - الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يناير ٢٠١٧. ٢ - وزارة العمل، الكتاب الاحصائي السنوي للعام ١٤٣٦ هـ. والموقع الالكتروني للوزارة. ٣ - غرفة جدة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، يوليو 2015، ص ٨. <a href="http://www.jeg.org.sa">www.jeg.org.sa</a> .						

الآن مساهمة هذه المشروعات في عدد العمال القائمين على رأس العمل لدى سوق العمل في المملكة حاليا والمشاركين بالتأمينات يقدر بنحو ٦٦,٤٪ لعام ١٤٣٦ هـ، وفقا لمعلومات

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. فقد بلغ عدد المنشآت المشتركة بالتأمينات الاجتماعية ٤٢٠,٩٤١ منشأة، نسبة المنشآت السعودية منها ٩٩,٢٪، ونسبة الاشتراكات للقطاع الخاص تصل الى ٩٧,٩٪، في حين أن المنشآت الحكومية تبلغ نسبتها ٢,١٪ فقط من تلك المؤسسات المشتركة.

وتستحوذ منطقة الرياض على ٣٥,٣٪ من اجمالي المشتركين بالتأمينات الاجتماعية في المملكة، وكما يستخلص من الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢): تصنيف المشتركين بالتأمينات حسب حجمها				
نوع وجنسية المشتركين بالمنشآت	النسبة %	عدد المشتركين	حجم المنشأة	
السعودية / منشأة	21.94	1,738,371	أقل من ٢٠	
غير السعودية / منشأة	25.27	2,002,217	٢٠ - ٩٩	
حكومة / مشترك	19.23	1,522,857	١٠٠ - ٤٩٩	
خاصة / مشترك	33.56	2,659,058	٥٠٠ فأكثر	
مجموع المشتركين	100	7,922,504	الاجمالي	
التوزيع للمشاركين بالمنشآت حسب أكبر المناطق				
المجموع	منطقة مكة المكرمة	المنطقة الشرقية	منطقة الرياض	
6,940,558 / 10,122,477	1,843,315	1,520,968	3,576,275	
68.6%	26.56%	21.91%	51.53%	
المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التقرير السنوي للعام ١٤٣٦ هـ (تم تجميعه).				

وتستحوذ ثلاث مناطق في المملكة على أكثر من ثلثي المشتركين بالتأمينات الاجتماعية (٦٨,٦٪)، فقد وصل عدد المشتركين بمناطق الرياض، والشرقية، ومكة المكرمة الى ٦,٩٤ ملايين مشترك من أصل ١٠,١ ملايين مشترك، كان نصيب الرياض وحدها يزيد على نصف تلك الاشتراكات لتصل الى ٥١,٣٪ منها للعام ١٤٣٦ هـ.

## ثانياً: أهمية المشاريع الصغيرة وخصائصها

كما هو معروف بأن المشروعات الصغيرة تتميز بمساندتها للمشروعات الكبيرة، وقدرتها على التكيف مع الأوضاع والظروف الطارئة، وانخفاض مستلزماتها من رأس المال العامل نظراً لما تتطلبه من طرق تقنية وتكنولوجية أقل كلفة، وملاءمتها لظروف الدول التي تعمل فيها وقدرتها على تحسين مهارات العاملين وتطوير الكفاءات، ويمكن ايجاز أهمية المشروعات الصغيرة والميكروية بما يلي<sup>١</sup>:

١. تعتبر من أفضل الطرق للحدّ من مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال توفير فرص عمل، وبكلفة اقل من كلفة توفيرها في المشروعات المتوسطة والكبيرة.
٢. للمشروعات الصغيرة والميكروية قدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير كغيرها من المشروعات، ولديها أيضاً قدرة على إنتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة، وبالتالي المساهمة في توفير العملات الأجنبية ورفع موجودات الدولة منها.
٣. تصلح أن تتكامل مع المشروعات الكبيرة بتوفير بعض الخدمات لها وبكلفة منخفضة.
٤. تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية والخامات المحلية المتاحة المتوفرة.
٥. تشكل بيئة مناسبة للابتكار والإبداع خاصة في قطاع الصناعة.
٦. تتميز بمحدودية منافستها من قبل الصناعة والخدمات المستوردة **More Competency**.
٧. تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الرسمية.
٨. تشكل إحدى أدوات توزيع الدخل في الدول النامية حيث التفاوت الكبير فيه.
٩. تساعد على تطوير روح المشاركة والإبداع.
١٠. تتميز بانخفاض المخاطرة وتوزيعها.
١١. توفر خياراً لحل مشاكل العمالة للمرأة والشباب والخريجين الجدد.
١٢. توفر سلعا وخدمات للبيئة الاقتصادية المحلية؛ فتساعد على التنمية المحلية للمناطق الريفية، والبادية، والقرى، إضافة الى الأحياء المتنوعة في المدن. وعليه، فتعدّ من أدوات تحقيق التنمية المتوازنة للمحافظات والمناطق المتباينة داخل الدولة.

<sup>١</sup> المصدر نفسه

١٣. وأخيرا المزايا الأخرى المتمثلة في استقلالية الإدارة، وسهولة التأسيس، والتكيف مع المتغيرات المستجدة، وكأداة للتدريب الذاتي ومثال لجودة الإنتاج. الخ.

### ثالثا: الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ترتكز دوافع دعم هذه المشروعات إلى تأثيراتها الإيجابية بالتنمية المستدامة من حيث أنها ٢:
١. تساهم في تنويع مصادر الدخل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسع القاعدة الانتاجية.
  ٢. تقوم بإنتاج سلع وخدمات ضرورية ترتبط مباشرة بالسوق المحلية والمستهلكين.
  ٣. تساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية، فتعمل على التوازن التنموي بين الأقاليم، والمحافظات، والمناطق المتعددة.
  ٤. تعتمد بدرجة كبيرة على استخدام المواد والخامات المحلية.
  ٥. تعدّ بذورا أساسية للمشروعات الكبيرة، وصناعات تكميلية ومغذية لها.
  ٦. تعتبر وسيلة سريعة لامتناس وتوظيف الأموال العاطلة والمدخرات الصغيرة؛ فتلعب دورا حيويا في تشغيل الشباب وتشجيع العمل الحرّ لديهم، والاعتماد على الذات.
  ٧. تعتبر حاضنات لإعداد جيل جديد من أصحاب الأعمال، خاصة مع قلة تكاليف إنشائها.
  ٨. يعدّ من الأساليب الوقائية للمعالجة وللحماية من الفقر.

### رابعا: المبادرات الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة

هناك مجموعة من المؤسسات والبرامج التي تسعى ومنذ سنوات لدعم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة، ومن أبرز الاهتمامات الحكومية بهذا القطاع نوجزها فيما يلي:

١. تدشين برنامج تسعة أعشار، ودعم ملتقيات آليات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وذلك باتفاق وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية، والتجارة والاستثمار،



- حيث اتفقتا على تقديم الدعم الكامل والاستثنائي لهذه المنشآت، سعياً إلى تحسين بيئات العمل فيها، والعمل على مكافحة البطالة وإيجاد الفرص الوظيفية.
٢. هناك اهتمام متواصل من قبل مجلس الغرف السعودية بالرياض، وغرفة الرياض ومنذ سنوات بدعم رواد الأعمال، وشباب الأعمال القائمين على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٣. يعمل صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) على تقديم المبادرات لمساعدة الشباب والشابات من خلال حزمة من البرامج الهامة التي يقدمها، كبرنامج تسعة أعشار، الذي يقدم حلولاً لرواد ورائدات الأعمال.
٤. صندوق التنمية الصناعية السعودي
٥. برنامج كفالة لضمان القروض؛ يضمن ويكفل المقترضين ممن ليس لديهم القدرة على توفير ضمانات للقروض.
٦. بنك التسليف والادخار السعودي؛ يقدم التمويل لأصحاب المشاريع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٧. برنامج تقييم؛ هيئة المقيمين المعتمدين؛ وهو أحدث مشروع، أطلقتها الحكومة، يساعد على التخفيف من المخاطر المالية المرتبطة بقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويد البنوك باحتمال تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٨. الهيئة العامة السعودية للاستثمار؛ التي تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد خططت الهيئة العامة السعودية للاستثمار لتحالف استراتيجي مع اليابان لتعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الابتكاري وذو النمو المرتفع.
٩. صندوق المئوية؛ يشارك صندوق المئوية مع شركة مايكروسوفت لتزويد الاقتصاد بالنمو القائم على المعرفة مع نموذج مستدام للتنمية، وهذه الشراكة بين الصندوق ومايكروسوفت من الممكن أن تساعد في تسريع القدرة على التوجه للسوق لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ريادة أعمال تكنولوجيا المعلومات.
١٠. شبكة حاضنة الأعمال السعودية.
١١. مركز حاضنة وتدريب المرأة.
١٢. البنك السعودي الهولندي/ البنك الأول (حالياً)، والذي أطلق في عام 2014 عليه جائزة أفضل بنك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢ غرفة جدة، ٢٠١٥ م، ص ٥.

٤ المصدر نفسه، ص ٥.

٥ المصدر نفسه.

١٣. تم تأسيس برنامج متكامل لتقديم الخدمات الفنية لرواد الأعمال تحت اسم " دلني للأعمال" بالتعاون مع خبرات المانية من خلال مؤسسات الدعم الفني الألماني.

#### خامسا: مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد المملكة

تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد من خلال مساهمتها في جانبين رئيسيين هما:

- القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي؛
- تشغيل العاملين.

ويتبين من الجدول رقم (٣) أن هذه المنشآت تساهم في الاقتصاد السعودي بنسبته ٢١٪ من الناتج المحلي الاجمالي للمملكة للعام ٢٠١٥ م، مقارنة بنسبة ٥٠٪ في امريكا، و٥٢٪ في اليابان، و ٥٤٪ في المانيا، ونسبة ٤٠٪ في الهند، و ٣٨٪ في ايطاليا، و ٣٢٪ في بريطانيا. وفي الجانب الحيوي الثاني، تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل بتوظيفها للعمال في المملكة بنسبة ٥٣٪، مقارنة بتوظيف ما نسبته ٤٨٪ في امريكا، ونسبة ٦٦٪ في اليابان، و ٦٣٪ في المانيا، و بنسبة ٦٨٪ في الهند، ونسبة ٨٠٪ في ايطاليا، و ٤٩٪ في بريطانيا.

الجدول رقم (٣): مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد لعام ٢٠١٥ (مقارنة)			
الدولة	مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي	مساهمتها بتشغيل العاملين	مساهمتها في الصادرات
المملكة العربية السعودية	٢١٪	٥٣٪	٥٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠٪	٤٨٪	٣٤٪
اليابان	٥٢٪	٦٦٪	٥٤٪
المانيا	٥٤٪	٦٣٪	٥٦٪
الهند	٤٠٪	٦٨٪	٤٠٪
ايطاليا	٣٨٪	٨٠٪	م.غ
بريطانيا	٣٢٪	٤٩٪	م.غ

المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عرض خاص بالهيئة، يناير ٢٠١٧.

## سادسا: برنامج التحوّل الوطني 2020

يأتي برنامج التحوّل الوطني ٢٠٢٠، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ لتعزز الاهتمام الحكومي بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاء برنامج التحوّل الوطني ليقدم استراتيجية لتطوير وتنمية جميع القطاعات الاقتصادية، فاقترح ٥٤٣ مبادرة لمشاريع تنموية قدرت كلفتها بحوالي ٢٦٨,٤ مليار ريال حتى عام ٢٠٢٠م. وضمن الرؤية الوطنية حاز هذا القطاع على هدفين استراتيجيين منها، اضافة الى هدف آخر في صلب تنميته، وكما يلي:

١. زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي من ٣١٪ الى نسبة ٣٥٪ الى الناتج المحلي الاجمالي.
  ٢. زيادة توليد فرص العمل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفع نسبة العاملين بالقطاع من ٥١٪ الى ٥٣٪ من مجموع العاملين بالقطاعات العام والخاص.
  ٣. رفع ثقافة ريادة الأعمال.
- وبناء على الأهداف الاستراتيجية للبرنامج، صيغت مجموعة من المبادرات لتحقيق الرؤية للقطاع التي جاءت تحت مظلة وزارة التجارة والاستثمار، حيث قدرت كلفتها ١٤٢٠ مليون ريال، والتي تمثلت بالآتي<sup>٦</sup>:
١. انشاء ودعم مسرّعات وحاضنات الأعمال ومراكز رواد الأعمال، بكلفة ٤٨ مليون ريال.
  ٢. تطبيق مبادرات بقيادة الحكومة لدعم تطوير منشآت صغيرة ومتوسطة، بكلفة ٢٥٠ مليون ريال.
  ٣. تطبيقات وخدمات الكترونية مضافة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بكلفة ٤٥ مليون ريال.
  ٤. تطوير الخدمات التمويلية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال كامل مساراتها، بكلفة بليون ريال.
  ٥. حملات توعوية وتسويقية وملتقيات لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بكلفة ٣٥ مليون ريال.
  ٦. مركز بيانات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بكلفة ٤٢ مليون ريال.

<sup>٦</sup> برنامج التحوّل الوطني ٢٠٢٠، ص ص ٣٨-٣٩.

## سابعاً: التجارب الدولية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

### أ - تجربة اليابان

تُعدّ التجربة اليابانية أحد أبرز التجارب العالمية؛ إذا يحكم عمل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة قانون خاص. فقد أصدرت اليابان قانون "تيسير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" Financing Facilitation Act<sup>٧</sup>. وينص القانون الأساسي هذا على ضرورة القضاء على جميع العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تذليلها، كما ينظم الإعفاءات من الضرائب والرسوم، ويضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة بموجبها بتشجيع المنشآت، وذلك عبر توفير الإمكانيات لرفع مستوى البحث والتطوير والتكنولوجيا وتشجيع المشروعات الكبيرة للتكامل معها.

ولقناعة حكومة المملكة بالتجربة اليابانية، فقد وقعت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢ اتفاقية تعاون مشتركة مع وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية تستهدف بالدرجة الأولى الاستفادة من تجربتها الرائدة للقطاع، وذلك للإسهام في ايجاد بيئة جاذبة للمنشآت في المملكة تعزز نموها الاقتصادي، وترفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

### وتركزت تجربة اليابان فيما يلي<sup>٨</sup>:

١. إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٩٩م لتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع ورعايتها، مع تحديد هذه المشاريع بتعريف واضح.
٢. إنشاء مؤسسات تمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

<sup>٧</sup> المحميد، ٢٠١٣.

<sup>٨</sup> واس/ طوكيو، هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سبتمبر ٢٠١٦.

٣. تسهيل حصول المشاريع على قروض ميسرة، وإيجاد نظام لضمان القروض، ويمكن للمشروع دفع قسط تأميني شهرياً، وتقوم بموجبه الهيئة بسداد ديونه إذا تعثر.
٤. منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع النظم التي تشجع هذه المشاريع.
٥. إعداد برامج تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد متخصص.
٦. معاونة هيئات حكومية للمشاريع على تسويق منتجاتها وغزو الأسواق الدولية.
٧. إلزام المنظمات الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية، ونسبة لا تقل عن ٣٠٪ من قيمة المناقصات الحكومية التي تحصل عليها الشركات الكبيرة.

### ب\_ تجربة كوريا الجنوبية

كان اقتصاد كوريا الجنوبية قبل نهضتها الاقتصادية يعاني من الركود، معتمداً على سلعة تصديرية واحدة وهي الأرز، ولتطوير وتنويع اقتصادها، فقد تبنت الحكومة الكورية استراتيجية تنموية متميزة أسست خلالها بنية علمية قادت التحول الصناعي، وركزت على اقتصاد المعرفة للنهوض بالتنمية، كما منحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً خاصاً، حيث عملت على ما يلي<sup>٩</sup>:

١. إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٦١ لتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية، وتقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية.
٢. إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٧٨م، من خلال توفير برامج تشمل المساعدة المالية، وخدمات في الإدارة والتسويق والمعلومات، والتدريب.
٣. صدور قانونين عام ١٩٧٥م لتشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعام ١٩٨١م لتشجيع الشراء الحكومي لمنتجات هذه المشاريع.
٤. وضعت الحكومة برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٨٣م، والذي يتم بموجبه اختيار ألف من المشاريع الواعدة كل عام، التي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات، وتحاط بمزيد من الرعاية.

<sup>٩</sup> مركز دراية/ إدارة الدراسات، ديسمبر ٢٠١٥ م.

### ج\_ التجربة الهندية:

١. ارتبطت التجربة الهندية برؤية المهاتما غاندي التي ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف للمواطنين، من خلال تبني فكرة المشاريع الصغيرة، وكان يردد دائماً مقولة الاقتصادي الألماني شوماخر " Small is beautiful".
٢. اعتمدت هذه المشاريع كوسيلة رئيسية للتنمية منذ ١٩٥١ وما تزال تعتبر قاطرة نموها.
٣. أنشأت الهند مجلس وطني يقوم بتصنيف المنشآت ويضع برامج تطويرها، ووزارة للمنشآت الصغرى والصغيرة لوضع السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بها وضمان التمويل لها، وتنمية قدراتها التكنولوجية وتوفير البنية الأساسية.
٤. أنشأت الوزارة شركات ومؤسسات ومراكز وطنية تعنى بالتدريب والتنظيم لتلك المنشآت، التي أصبحت المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل.
٥. تقدم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المئات من المنتجات ومعظمها منتجات صناعية، حيث تنتج ٤٥٪ من الإنتاج الصناعي وتساهم بـ ٤٠٪ من قيمة المنتجات المصدرة.
٦. أصدرت الحكومة قراراً بتخصيص ٨٠ سلعة تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها الحماية وعدم المنافسة من كيانات أكبر منها.

### ج\_ التجربة الأمريكية:

تبنت أمريكا العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية لتحقيق التطور في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تتبنى نظام تمويل لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتضمن إنشاء شركات متخصصة لإقراض المنشآت الصغيرة لشراء الآلات والخدمات أو لزيادة رأس المال العامل، وإنشاء شركات لرأسمال المخاطر Venture Capital<sup>١٠</sup>.

وتولي أمريكا اهتماماً كبيراً بتنمية هذه المنشآت، ومن أهم تلك البرامج ما يلي:

١. إنشاء عدة منظمات حكومية لتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات المالية.
٢. إنشاء مراكز بالمعاهد والجامعات لتقديم الاستشارات والتدريب.

١٠ المحميد، ٢٠١٣.

٣. إنشاء برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المشاريع في التجارة الإلكترونية.
٤. منح القروض للمشاريع الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي وذلك بشروط معقولة وميسرة، ومنح قروض للمشاريع القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية.
٥. مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بيع منتجاتها وخدماتها للحكومة الفيدرالية، وتسويق منتجاتها وتصديرها للخارج.
٦. تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشاريع الحاليين والمتوقعين، من خلال توفير برامج تدريبية.
٧. دعم المرأة، ومساعدة الأقليات لزيادة مشاركتهم في ملكية تلك المشاريع.

#### د. التجربة السنغافورية

اهتمت سنغافورة بطريقتها الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فأنشأت وكالة سبرنج SPRING لتساعد الشركات المحلية الواعدة في التمويل، وقد ربطت الدعم المالي بالابتكارات والتعاقدات على المنتجات المطورة. والذي يعرف ببرنامج الابتكار والتكنولوجيا The Technology Innovation Program لتشجيع وتنمية الابتكار التكنولوجي. وإنشاء وكالة تنمية المنشآت من خلال التطوير التكنولوجي Get-up .

#### هـ. التجربة الماليزية

عملت ماليزيا على إنشاء هيئة تطوير التكنولوجيا الماليزية MTDC لتفعيل دور التكنولوجيا والدعم الفني، وأوجدت برامج مستقلة ومتخصصة سواء في مجال التطوير التكنولوجي، أو تنمية المنشآت ذات التوجهات التصديرية، كما وفرت حاضنات تقنية تتوافر بها البنية التحتية، وأنشأت حاضنات أعمال لتبني العناصر الإبداعية الريادية؛ وذلك بهدف توفير منظومة متكاملة من الخدمات الفنية والإدارية والمعلوماتية للمشاريع المحتضنة.

#### و - التجربة الأردنية<sup>١١</sup> :

<sup>١١</sup> العتوم، راضي، ٢٠٠٧ .

تعود التجربة الأردنية الى العام ١٩٣٧ م، حيث بدأت " مؤسسة الشرق الأدنى Near East Foundation"، وهي مؤسسة تطوعية أمريكية، أول برنامج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA للدعم الفني والتمويلي للمشروعات الصغيرة. وقد بدأت بعدها عدة مؤسسات تطوعية عالمية (كندية، واسترالية، وبريطانية) العمل في المملكة، أما المؤسسات الوطنية الحكومية، فقد كان أولها مؤسسة الاقراض الزراعي التي أنشئت عام ١٩٥٧ م. وتوالى انشاء المؤسسات الحكومية التي تعنى بتمويل وتنمية المشروعات حتى وصل عددها الى ست مؤسسات وصناديق. وبعد عام ٢٠٠٠ م، وبتوجيه من البنك الدولي، فتحت الحكومة أبواب انشاء مؤسسات تطوعية، وأخرى خاصة للتمويل الصغير، حتى أصبح الآن عدد المؤسسات التطوعية عشرة مؤسسات تمويلية عاملة فعلا في السوق، اضافة الى أكثر من هذا العدد كمؤسسات خاصة.

أجريت في الأردن مجموعة من الدراسات التقييمية لآثار المشروعات الصغيرة في التخفيف من مستويات الفقر والبطالة، كما أجريت دراسات تقييمية لمؤسسات التمويل واستقصاء رأي المستفيدين من هذه البرامج، والمشاكل التي يعانون منها، وكانت أهم الدراسات التي أجرتها شركة Planet Finance وهي شركة فرنسية، حيث خلصت الى ما يلي<sup>١٢</sup>:

١. ساهمت المؤسسات المتخصصة في التمويل الميكروي والصغير في الأردن بما نسبته ٥٥% من مصادر التمويل لمشاريع المقترضين، وغطى المقترضون ما نسبته ٣٥% بتمويل ذاتي، والباقي من مصادر أخرى.
٢. غلب القطاع غير الرسمي<sup>١٣</sup> Informal Sector على المشاريع الممولة وبنسبة ٥٣,٨%، في حين سجل ما نسبته ٤٦,٢% فقط من المقترضين كمشاريع رسمية.
٣. يرى ٤٢% من المقترضين بأن سعر الفائدة مرتفع مقارنة بالفائدة البنكية.
٤. أن أهم أسباب تعثر المشاريع ناتجة لفشل التسويق لمنتجاتها.

<sup>١٢</sup> العتوم، راضي، ٢٠١١.

<sup>١٣</sup> يُعنى بالقطاع غير الرسمي؛ المشروع الذي لا يحصل على ترخيص أو موافقة رسمية مسجلة لدى المؤسسات الحكومية.



٥. تمثلت أهم مطالب المقترضين في توفير خدمات أخرى الى جانب التمويل مثل: التأمين على القروض، وعلى حياة المقترضين، والتدريب على نشاط الأعمال، والمساعدة في الترويج والتسويق لمنتجاتهم.

وفي دراسة تحليلية لباحثين، فقد أكدت على أن مؤسسات الاقراض الميكروي في الأردن قادرة ماليا وفنيا على أن تلعب دورا أكبر في توسيع الوصول Outreach الى المناطق والفئات الفقيرة لتغطية الطلب الكامن على التمويل للمشاريع فيها؛ وذلك لأن مؤشر الوصول للصناعة لدى المؤسسات الأردنية أعلى من متوسطه في الدول العربية Outreach Industry Norm، وهذا يعني أن هناك إمكانية لتفعيل مساهمتها في التخفيف من المشكلات الاجتماعية -الاقتصادية الأساسية، وهما مشكلتا الفقر والبطالة، اضافة الى تخفيف الظروف الصعبة عن المناطق المهمشة أو الهامشية ١٤.

### ز - تجربة غرفة الرياض في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أنشأت الغرفة عام ١٤٢١هـ لجنة للعناية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت مسمى "لجنة المنتسبين"، وفي عام ١٤٢٥هـ، تم تغيير مسميها إلى "لجنة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، وفي عام ١٤٣٣هـ تم تشكيل مجلس أمناء تنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتغيير مسمى جهازه التنفيذي من مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرفة، إلى مركز الرياض لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقد قدمت الغرفة الآتي:

١. برامج التدريب للرياديين الشباب، وتوجيههم وتوعيتهم بالمشروعات بالغة الصغر والصغيرة.
٢. ربط حاجات سوق العمل (الطلب) بالعرض من العاملين، حيث تنظم الغرفة وباستمرار فعاليات سنوية تعرف بلقاء التوظيف والسعودة، يتمّ خلاله التقاء أصحاب العمل المتوفر لديهم شواغر عمل، بالباحثين عن العمل السعوديين.
٣. الاهتمام بشباب الأعمال، وتكريس مجموعة من الأنشطة السنوية لهم، حيث هناك لجنة خاصة مشرفة، وهناك أنشطة وفعاليات داعمة لشباب وشابات

<sup>14</sup> Malkawi & Al Atoom, 2011.

الأعمال تقدم الدعم اللوجستي لهم لمساعدتهم على البدء بمشروعاتهم الخاصة، وتطويرها وتمييتها.

٤. تصدر الغرفة سنويا مجموعة من كتيبات سلسلة الأعمال التي تتناول الموضوعات الحيوية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقضايا الفنية التي تساعد على تطوير قدرات الشباب الريادي.

كما قدمت الغرفة مجموعة من الخدمات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكما يلي:

١. إنشاء وحدة استشارية للدعم الفني لأصحاب المشروعات تقدم الاستشارات الإدارية والتسويقية والمالية والفنية والقانونية.
٢. الاسهام في توفير التمويل مع عدد من البرامج التمويلية لجهات حكومية وأهلية.
٣. تحقيق استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الامتياز التجاري (الفرنشايز).
٤. إنشاء حاضنات الأعمال بالتعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
٥. إتاحة الفرص التجارية والاستثمارية لراغبي الاستثمار.
٦. تنظيم الفعاليات لبحث مشكلات المنشآت وسبل تطويرها، والإسهام في تسويق منتجاتها، وتوعيتها بالمستجدات.
٧. عقد اللقاءات مع المسؤولين ذوي الصلة في إطار السعي لتوفير احتياجات المنشآت وإزالة المعوقات التي تواجهها.
٨. إنشاء فرع السيدات عام ١٤٢٥هـ لتعزيز الأنشطة الاقتصادية لسيدات الأعمال، حيث أولى الفرع عناية خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها السمة الغالبة لمنشآتهن.

### ح - دور مجلس الغرف السعودية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

اتجه مجلس الغرف السعودية وعدد من الغرف التجارية الصناعية إلى إنشاء لجان ومراكز تنفيذية لأعمالها من أجل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن أهم أولوياتها:

١. الإسهام في حل مشكلة التمويل، وتوفير مصادر متنوعة له.

٢. الدعم الفني شاملا الاستشارات، والتدريب، والرعاية من خلال حاضنات الأعمال.
٣. المعلومات والتوعية شاملة الأدلة الإرشادية وتنظيم الفعاليات، وقواعد البيانات عن الفرص الاستثمارية والتجارية والأنظمة والتعاميم المرتبطة بها وإجراءاتها.
٤. التسويق والترويج للمنتجات الوطنية من خلال تسهيل المشاركة في المعارض، وفي لقاءات الوفود، والترويج الإعلامي عن الأنشطة الاقتصادية.
٥. التنسيق مع الجهات المعنية لحل مشكلات المنشآت وتوفير الدعم المناسب.

### جائزة ارنست اند يونغ جائزة رواد الأعمال للعالم

لقد أطلقت ارنست اند يونغ جائزة رواد الأعمال للعالم عام ٢٠١٥ في المملكة العربية السعودية للعام الثاني، وأعلنت عن اطلاقها للعام الثالث على التوالي في ٢٠١٦ م، والذي سيعقد حفل توزيع الجوائز في ٢٠ أبريل القادم بمدينة جدة. ويعمل البرنامج على تكريم أصحاب الشركات والأعمال الناجحة التي تتسم بقدرتها على النمو والفاعلية، حيث يتم الاحتفال بهذا الحدث منذ ٢٩ عاماً على مستوى العالم في ١٤٠ مدينة مُوزعة في ٦٠ دولة تقديراً ودعمًا لرواد الأعمال الذين يسعون لبناء شركات وأعمال مؤثرة، والذين يعملون على ابتكار منتجات وخدمات تقدم حلولاً مبتكرة وريادية.<sup>١٥</sup>

### ثامناً: المشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون

- أ - مشكلات على مستوى الإدارة، والفهم لآلية عمل تلك المشروعات في الاقتصاد:
  ١. غياب الخطط الاستراتيجية المنسقة والمتكاملة لدعم دور وميكانيكية عمل هذه المنشآت في الأداء الاقتصادي.
  ٢. ضعف التشريعات القانونية الواضحة التي تنظم أعمالها، وقصورها عن التنظيم الكلي للقطاع.

<sup>١٥</sup> غرفة جدة، المصدر السابق.

٣. تعدد الجهات التي تتعامل مع تلك المشروعات، والإجراءات المطلوبة لتأسيسها وتسيير أعمالها، والكثير من الإجراءات الإدارية الطارئة لها والمثبطة لاستدامتها.
٤. التعامل مع المشروعات بالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة على أنها متماثلة الخصائص، ومتماثلة بآليات العمل؛ وهنا تكمن مشكلة الإدراك الشامل والمتكامل لبنية التنمية الاقتصادية.
٥. دور البنوك ما زال قاصراً بآليات وأدوات التعامل مع تلك المشروعات، كما أن قصور الإدارة العامة للبنوك في توجيهها للموظفين للتفاعل السليم والواقعي مع الرياديين وشباب الأعمال، سواء في عمليات التمويل، أو الخدمات ما بعد التمويل.
٦. البنوك التجارية لم تكن الأداة التمويلية الأفضل لتمويل المشروعات الصغيرة، ومن الصعب عليها أن تكون في ظل نمطها التقليدي؛ فالجانب الميداني شبه معدوم للحكم على جدوى المشروع، وجدارة المقترض، وجدّيته بالعمل بالمشروع، والإشراف عليه؛ وهذا أهم عامل من عوامل نجاح هذه المشروعات تحديداً.
٧. ضيق الأفق المعرفي التطبيقي اللازم لصاحب فكرة المشروع، وللممول (البنك، أو مؤسسة التمويل.. الخ) منذ تطوير الفكرة الأولى للمشروع، وحتى بلورة خطة عمله Business Plan ومن ثم تقديمه للجهات التمويلية، واقناع الداعمين والممولين، والبدء بالتأسيس، والتشغيل، وبالتالي الحفاظ على استدامة المشروع.
٨. ضعف البنية التشريعية، والإدارية، والتنظيمية، والتسويقية وعدم تناسقها وتكاملها لخدمة تلك المشروعات.
٩. المنافسة الكبيرة لاستقطاب رواد الأعمال من قبل الدول المجاورة ومنحهم الحوافز والمزايا مما يؤثر كذلك على هجرة أفكار ومشاريع الشباب الرياديين.

## ب - مشكلات على مستوى إدارة المال والأعمال من جانب مؤسسة التمويل وصاحب العمل

١. صعوبة حصولها على الخدمات المالية، إذ يبلغ متوسط نسبة القروض لهذه المشاريع ٢٪ من مجمل التسهيلات الائتمانية في المملكة، وتصل إلى ٤٪ في الإمارات، وتزداد في الأردن إلى نسبة ١١٪، كما يبينه الجدول رقم (٤). وذلك لأن معظم دول المجلس تسيطر عليها المشاريع الكبيرة من حيث رأس المال وبالتالي التمويل الكبير.

٢. تحتاج البنوك إلى مهارات متخصصة لموظفيها لتلبية احتياجات هذه المنشآت. وهذه بحاجة إلى أعداد وتدريب، إضافة إلى قبول إدارات وملاك تلك البنوك على الوفاء بمتطلبات التمويل الأمثل، كما هو للتجارب الفضلى.
٣. عدم وجود خدمات دعم مستهدفة ومستمرة للمشاريع الصغيرة وبالغة الصغر، وهذه من أهم أعمدة النجاح لها.
٤. النقص في المعلومات الموثوقة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٥. لا توجد بيئة قانونية مرنة وواضحة تسمح بتسجيل الضمانات وإنفاذ القانون في حالة التخلف عن السداد.
٦. غالبية المشروعات الصغيرة وبالغة الصغر يملكها شخص واحد، فيصبح التمييز بين الشركة والأصول الخاصة صعب؛ مما يزيد من مخاطر التمويل لها.
٧. عدم التنسيق الاستراتيجي بين المؤسسات التمويلية والداعمة للتمويل.
٨. تعدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس شركة جديدة، وزيادة الضغط البيروقراطي لبعض موظفي المؤسسات الرسمية في إصدار التراخيص .
٩. وبالرغم من وجود عدد من المبادرات والبرامج الحكومية التي تستهدف دعم هذه المشاريع، إلا أنها بحاجة إلى اختصاصات وموارد بشرية مدربة وكفؤة لتلبية المتطلبات الخاصة لها، من مرحلة بدء المشروع، وحتى متابعة استدامته.

### تاسعا: نحو آليات فعالة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يمكن تفعيل وتنمية هذه المنشآت في الاقتصاد من خلال المحاور التالية:

#### □ محور التنظيم وتحسين بيئة تمويل ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

١. أن تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على توجيه البنوك للعمل بما يلي:
  - تسهيل تمويل المشروعات الصغيرة، وتخصيص نسبة محددة من الإقراض لها.
  - تدريب موظفيها وتأهيلهم للقيام بدور أفضل لتمويلها وفقا للتجارب العالمية المثلى.
٢. تبسيط آليات الحصول على القروض للجهات الممولة إلى أدنى حد ممكن.
٣. اعطاء مزيد من الاهتمام لهذه المنشآت من قبل البنوك والمؤسسات ذات العلاقة، وخاصة الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالخدمات الفنية المتكاملة قبل التمويل والانشاء، وخلالها، وبعد التمويل والتشغيل.

٤. إنشاء وحدة ادارية متخصصة تقوم على اصدار كافة التراخيص والموافقات اللازمة لتأسيس وانشاء المشروعات الجديدة، وتجديد تلك التراخيص سنويا، وهو ما يعرف بنظام النافذة الواحدة One-Stop-Shop، وانشاء هذه النافذة / مراكز الخدمة في مختلف المدن، يتم فيها تقديم كافة التراخيص، والخدمات من الجهات المعنية بها في مكان واحد.
٥. الطرح المتواصل للفرص الاستثمارية المجدية في مجالات جديدة تواكب حاجات السوق، من قبل الغرف التجارية، ومراكز الدراسات والاستشارات في الجامعات، وغيرها من المراكز البحثية.
٦. تفعيل برامج عمل، وخدمات، وآليات عمل هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وانشاء فروع لها بالمحافظات لتقديم الخدمات من واقع فهم السوق وحاجة المناطق.
٧. تقويم ومراجعة أداء المؤسسات المالية والبنوك والصناديق الحكومية الممولة والداعمة لهذه المشروعات سنويا.
٨. تطوير برامج التمويل بما يواكب المستجدات، ويتمشى وطبيعة بعض المشروعات، وكمثال برامج تمويل بواسطة ربط أو موازنة الأرصدة Matching Funds وذلك بالتعاون مع المؤسسات الحكومية، والبنوك، والجامعات، ومؤسسات البحث العلمي والدراسات والاستشارات.
٩. التركيز على تقديم الخدمات الفنية غير المالية المتكاملة لأهميتها الحيوية في نجاح المشروعات واستدامتها.

#### • محور الخدمات اللوجستية الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

١. التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال لرعاية المشروعات، وتقديم الدعم الفني شاملا الاستشارات القانونية والتنظيمية والمالية، والتدريب وتنمية المهارات لمنسوبيها.
٢. تخصيص أراض لهذه المشروعات مجهزة بكافة المرافق الأساسية، وبأسعار ميسرة، تحت اشراف البلديات في المناطق.
٣. الحاجة الى مساعدة أصحاب المشروعات الى تسويق منتجاتهم داخليا وخارجيا؛ وذلك بإنشاء شركات خدمات متخصصة لترويج وتسويق خدمات ومنتجات المنشآت.

٤. تعريف الشباب الرياديين بالبرامج التي تقدمها المؤسسات المحلية والدولية لدعم هذه المنشآت، وتيسير الاستفادة منها.
٥. توفير الدعم التكنولوجي للمنشآت الصغيرة ذات إمكانات النمو الأفضل.
٦. انشاء مركز معلومات يضم كافة نتائج عمل المؤسسات الممولة والداعمة والبنوك والصناديق، وتبويب تلك المعلومات، ونشرها لراسمي السياسات وللباحثين والمتخصصين للاستفادة ما أمكن من التجارب المحلية، وتفاذي العقبات التي تواجهها.
٧. مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على بناء مواقع على الإنترنت، والوجود ضمن الشبكة العنكبوتية الدولية، وذلك لتسهيل الوصول اليها، والتعرف على الإمكانيات المتاحة لها، وتسهيل امكانية التجارة الالكترونية لها. ومن المفيد جدا مساعدة تلك المنشآت على إنشاء موقع للعروض الإلكترونية لتسهيل المبادلات الإلكترونية، وتقليل التكاليف عليها.
٨. متابعة المقاولين الرئيسيين لنشر فرص الحصول على التعاقدات من الباطن مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في وسائل النشر الممكنة، وتمكين المشروعات الصغيرة من المنافسة الميسرة للفوز ببعض الفرص التعاقدية الجزئية من المشروعات.
٩. تعزيز مواءمة العرض من المنتجات والخدمات مع الطلب عليها؛ وذلك بتنظيم لقاءات بين الطرفين (Supply & Demand) وما يعرف عادة بلقاء المشتري Meet the Buyer للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشتريين، كالجهاز الحكومية وغيرها للتوعية ولمقابلة العرض بالطلب، ونشر وتوثيق المعلومات والنشرات الكفيلة بذلك لمزيد من التواصل فيما بين كافة الأطراف.

• **محور الخدمات التشريعية ومرونة تطبيق الأنظمة الداعمة للمنشآت**

١. تسهيل اجراءات ومتطلبات الاندماج بين منشأتين أو أكثر للاستفادة من منافع الاندماج، وتعزيز التنافسية في السوق.
٢. التوعية والتنسيق بآليات وسبل التعاون المناسبة مع المنشآت الكبيرة لتكامل الانتاج معها كالاتياز التجاري، والعناقيد، والتحالفات.
٣. تطوير التشريعات والإجراءات لنظام المشتريات الحكومية لدعم، وتعزيز نجاح المنشآت الصغيرة.

٤. السماح بإنشاء شركات خاصة، وأخرى لا تهدف الى الربح لتمويل وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتعزيز العمل بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى والعملاقة.
٥. تطوير التعديلات التشريعية والإجرائية اللازمة لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود الحكومية، لمساعدة المشاريع الصغيرة في التسويق لمنتجاتها وخدماتها، ولزيادة المحتوى المحلي الذي تهدف اليه المملكة.
٦. ايجاد إطار ومنظومة متكاملة لحوكمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما أمكن، بغية ضمان الجودة، والاستدامة التشغيلية في السوق.

### عاشرا: التوصيات

١. دمج أو تحديد المسؤولية لتمويل، وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة لجهة واحدة راعية، تقدم كافة الخدمات المالية وغير المالية.
٢. ضمان التنسيق فيما بين المؤسسات بشكل رسمي واضح، إن لم يتم دمجها معا، للحفاظ على عدم التداخل، وعدم التكرار في التمويل وتقديم الخدمات الفنية.
٣. السماح بإنشاء شركات خاصة، وشركات لا تهدف الى الربح لتمويل وتنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.
٤. أن تلعب مؤسسة النقد العربي السعودي دورا فاعلا في توجيه البنوك لتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة، وتدريب موظفيها وتأهيلهم للقيام بدور أفضل في التمويل وفقا للتجارب العالمية المثلى.
٥. ايجاد منظومة حوكمة لهذه المنشآت لضمان استدامتها في السوق.
٦. إعادة تدريب وتأهيل العنصر البشري للعاملين بمؤسسات التمويل للقيام بدورهم على الوجه المطلوب؛ لأن المورد البشري هو الأساس الواجب تطويره.
٧. التركيز على العمل الميداني والتواصل المباشر بالفئات المستفيدة، والمتابعة الميدانية للمشروعات هو أساس نجاح المشروعات.



٨. التأكد من تقديم الخدمات الفنية كأحد أهم ركائز التنمية لتمكينها من التنافسية في السوق، وبالتالي الاستدامة.
٩. ايجاد نقطة خدمة واحدة One-Stop-Shop متكاملة يجعل من انشاء المشروعات أمرا يسيرا ومشجعا للشباب وللريادين.
١٠. تسهيل اجراءات ومتطلبات الاندماج بين المنشآت لتعزيز التنافسية في السوق.
١١. تسهيل آليات وسبل التعاون والتكامل مع المنشآت الكبيرة للاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية للمنتجات.
١٢. التأكيد على تطبيق تشريعات زيادة المحتوى المحلي، والإجراءات اللازمة لتفعيل نظام المشتريات الحكومية كمساعدة على التسويق، وذلك لتيسير حصول هذه المشاريع على حصة من المشتريات الحكومية.
١٣. توفير مجموعة متكاملة من الخدمات اللوجستية لتعزيز وجود تلك المشروعات وذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
  - أ - إنشاء حاضنات الأعمال لرعاية المشروعات.
  - ب - توفير الدعم التكنولوجي للمنشآت الصغيرة ومنتاهية الصغر القادرة على النمو.
  - ت - انشاء مركز معلومات للائتمان Credit Bearau.
  - ث - بناء مواقع إنترنت لتسهيل التجارة الالكترونية، ونشر معلومات المقاولات وغيرها من التعاقدات وخاصة الحكومية لتمكين الافادة منها.
  - ج - مواءمة العرض من المنتجات والخدمات مع الطلب عليها (Supply & Demand) ولقاء المشتري Meet the Buyer لمزيد من التواصل فيما بين كافة الأطراف.

- انتهى -

## المراجع

١. العتوم، راضي، استثمار فرصة الهيئة الديموغرافية في تدعيم ممارسات ونتائج أداء مؤسسات تنمية المشاريع الصغيرة في الأردن، ورقة عمل مقدمة للملتقى الثالث للسكان والتنمية بعنوان " الهيئة الديموغرافية "، الأردن، عمّان، ٢٠٠٧.
٢. العتوم، راضي، التمويل الميكروي والصغير في الأردن: ورقة سياسات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأردن، عمّان، ٢٠١١.
٣. المحيميد ، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمالة الوطنية: دراسة حالة منطقة الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013 .
٤. غرفة جدّة، جدة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، يوليو 2015 ، [www.jeg.org.sa](http://www.jeg.org.sa).
٥. مركز دراية، ادارة الدراسات والتطوير، دور الغرف التجارية الصناعية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والآليات المقترحة لتلبية احتياجاتها، ورقة عمل مقدمة إلى

منتدى الحوار الاجتماعي السادس، وزارة العمل للفترة ٢٧ - ٢٨ صفر ١٤٣٧ هـ الموافق  
٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠١٥ م.

٦. منتدى الرياض الاقتصادي، تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد  
الوطني، الدورة السادسة، 6-8 صفر 1435 هـ الموافق 11-9 ديسمبر 2013 م.

7. Malkawi Eyad, and Al Atoom, Radi, Jordan Microfinance Institutions' Financial  
Viability to Achieve Microcredit Outreach, European Journal of Economics,  
Finance And Administrative Sciences EJEFA's , Issue 42 , 2011.

٨. وزارة العمل، الكتاب الاحصائي السنوي للعام ١٤٣٦ هـ.

٩. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التقرير السنوي ١٤٣٦ هـ .

١٠. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عرض خاص، يناير ٢٠١٧.